مجلة "آفاق فكرية"

ص. ص. 366 - 380

رت م د: 2353 - 0367

رت م د إ: 2602-5507

دراسة سوسيو ديمغرافية واقتصادية لفئة السكان المستفيدة من الشبكة الاجتماعية لولاية وهران من 1994 إلى 2021

Socio Demographic and Economic Study of the Population Group Benefiting from Oran State Social Network from 1994 to 2021

طا. د. بن دنون فضيلة [1*]، داودي نور الدين [2]

[1] جامعة وهران 02 محمد بن أحمد (الجزائر)، مخبر استراتيجيات السكان والتنمية المستدامة، bendenoun.fadila@univ-oran2.dz

[2] جامعة وهران 02 محمد بن أحمد (الجزائر)، daoudinour1@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022-11-28 **تاريخ القبول:** 2023-03-15 **تاريخ النشر:** 2023-05-05

ملخص:

تناولت هذه الدراسة موضوع الأسرة باعتبارها نسقا اجتماعيا يتكون منه وعليه المجتمع، لهذا تسعى جميع الدول ومنها الجزائر إلى تحقيق تنمية شاملة لمكافحة الفقر أو تخفيض معدلاته إلى الأدنى بهدف رفع القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية وتحسين مستواها المعيشي وتحقيق جودة الحياة لها. تمحورت إشكالية الدراسة في البحث عن ماهية الخصائص السوسيو ديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للأسر المستفيدة من الرعاية الاجتماعية أو الخدمات الاجتماعية للدولة ؟

توصلت الدراسة باستعمال المنهج الوصفي التحليلي الكمّي إلى أنّ برامج الدعم الاجتماعي خاصة البرامج الموجهة للأسرة مثل برنامج المنحة الجزافية للتضامن (A.F.S.) لعبت دورا إيجابيا في التخفيف من حدة الفقر من كل جوانبه وخاصة الأمن الغذائي، التّكفل الصحي والتكفل التعليمي.

كلمات مفتاحية: الأسرة؛ الفقر؛ البطالة؛ المنحة؛ الطلاق.

Abstract:

This study dealt with the issue of the family as a social coordinator of which all States, including Algeria, are therefore endeavoring to achieve comprehensive development to combat poverty or reduce poverty rates to a minimum in order to increase the Algerian family's purchasing power, improve its standard of living and achieve quality of life. The problem of the study has centered on the search for what are the socio-demographic, economic, social and cultural characteristics of families benefiting from social welfare or social services of the State?

Using the quantitative analytical descriptive curriculum, the study found that social support programs, especially family-oriented programs such as the A.F.S Solidarity Grants Program, played a positive role in alleviating poverty in all its aspects of food security, health care and educational security.

Keywords: Family; Poverty; Unemployment; Grant; Divorce.

* المؤلف المرسل.

مقدمة:

منذ منتصف القرن التَاسع عشر وإلى يومنا هذا تُمثل دراسة الأسرة في العلوم الاجتماعية موضوع اهتمام مركَز عليه من قبل علماء الاجتماع وعلماء النَفس، وعلماء الديمغرافيا. وعليه فإن تطور المجتمع الإنساني كان من خلال المتغيرات التي تحدث للأسرة كونها النَسق الاجتماعي الأول المتكون منه أيَ مجتمع.

وبالرغم من تطور العلوم الاجتماعية وتشعَب ميادين أبحاثها في السنين الأخيرة واستحداثها لأساليب جديدة في الدَراسة إلاَ أنَ موضوع الأسرة كان دائما مركز اهتمام أبحاث المفكرين والتَعمق في التغيير الطارئ عليها ونقطة انطلاق أيَ بحث اجتماعي.

تدرس الأسرة على أنها مؤسسة اجتماعيَة مركبة ومعقدة في علاقاتها الأسريَة الداخليَة وتفاعلاتها مع العلاقات الخارجية بمؤسسات المجتمع. أو جزء من أجزاء مؤسسات المجتمع لها بناؤها ووظائفها وأهدافها التي تغيرت عبر الأزمنة، فهي تؤثر وتتأثر بالمناخ المحاط بها: الاجتماعي، والاقتصادي، والثقافي، المتغير والمتطور والمختلف عبر الأزمنة.(سناء خولي،2011)

الجزائر شهدت بعد الاستقلال موجة من التغيرات الاجتماعية، الثقافية و الاقتصادية، مع نمو سكاني وتحول ديموغرافي نتيجة تراجع في الوفيات عند الأطفال والرضع وزيادة المواليد،وتحسن متوسط أمل الحياة بفضل سياسة التكفل الصحي للدولة إلا أنَها عرفت تزايدا في ظاهرة اجتماعية، اقتصادية وهي الفقر والبطالة.

فأصبحت الجزائر تسعى إلى تحقيق تنمية شاملة لمكافحة الفقر أو تخفيض معدلاته إلى الأدنى بهدف رفع القدرة الشرائية للأسرة الجزائرية وتحسين المستوى المعيشي لها وتحقيق جودة الحياة لها. فأنشأت وزارة التضامن التي تبنت العديد من المؤسسات والوكالات والأجهزة لتحقيق هذا الهدف فبرامج التنمية البشرية والرعاية الاجتماعية يمكن توظيفها كعامل تحفيزي، تعاوني للأسرة، فالرعاية الاجتماعية أصبحت من أهم البرامج الاجتماعية للدولة الجزائرية لإيجاد التوافق بين هذه البرامج والأسرة المستحقة لها.

تبلورت إشكالية الدراسة في ماهية الخصائص السيوسيو الديمغرافية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية للأسرة المستفيدة من الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية؟

فتحددت فرضيات الدراسة في:

- الأسرة التي تلجأ إلى جهاز الحماية الاجتماعية هي أسرة تتصف بإحدى الظواهر الديمغرافية إما الطلاق أو الشيخوخة أو الوفاة، مثلا سجلت ظاهرة الطلاق بجهاز الشبكة الاجتماعية 8 مطلقات سنة 1994 إلى 865 مطلقة سنة 2021 على مستوى ولاية وهران. (مديرية النشاط الاجتماعي، سنة 2021)
- أسرة تعاني من ظواهر اقتصادية سلبية، كالبطالة، الفقر.
- أسرة تتميز من الناحية الاجتماعية بالتدني في المستوى التَعليمي.
- مدى إمكانية توجيه هذه الأسرة إلى ميدان العمل. محاولين معرفة هل هذه الأسرة هي فعلا بحاجة إلى الدعم كلي؟ أم هناك أسباب ذاتية أخرى كالاتكالية الاجتماعية التي كانت نتيجة الثقافة الاشتراكية أو الصعوبة في الاندماج الاجتماعي ؟
- نوعية حياة الأسرة الجزائرية لم تعد مقتصرة على لقمة العيش ولا غطاء يستر جسدها، بل أصبحت تعني التَطلع للرفاهية الاقتصادية، والدعم الاجتماعي والحصول على رعاية صحيَة وغير ذلك من المتطلبات.

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وأسلوب التحليل الكمَي للمعطيات.

وللحصول على معطيات الدراسة اعتمدنا على المصادر التالية:

المصدر الأول: المعطيات النَظرية وتم جمعها من المصادر ومجموعة من المراجع خاصة مراجع اللغة عربية وذلك لكون الأسرة العربية لها خصوصيتها عن الأسرة الغربية.

المصدر الثاني: المعطيات الميدانية تم الحصول عليها عن طريق الإحصائيات والتقارير الرسمية: كالديوان الوطني للإحصائيات، مديرية النشاط الاجتماعي لولاية وهران.

1. تحديد المفاهيم:

الأسرة:

"إن الأسرة هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج، الدم، والتبني ويتفاعلون معا وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة وبين الأم والأب وبين الأم والأب والأبناء. ويتكون منهم جميعا وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة" (Joseph. Sumpf et , 2000 Michel)

الفقر:

"من ناحية علم الاجتماع" هو مستوى معيشي منخفض من الاحتياجات الصحية، المعنوية، المتصلة بالاحترام الذاتي للفرد، أو مجموعة من الأفراد. وفق هذا المفهوم لا يعالج الفقر بنقل ملكية بعض السلع فقط، وإنما أيضا من خلال التضامن الشخصي والقصد، والشعور الودي. (ياسر العدل، 2002)

البطالة:

البطالة هي تلك الحالة التي يتعطل فيها جزء من قوة العمل المدنية، فلا يساهم في العملية الإنتاجية رغم قدرتها على ذلك ورغبتها في القيام بذلك. ولهذا فالبطالة تمثل هدرا في جزء من الثروة البشرية للمجتمع، وبالتالي ينجم عنها خسارة الاقتصاد القومي، تتمثل في حجم الناتج الذي كان من الممكن لهؤلاء المتعطلين إنتاجه لو لم يكونوا عاطلين (محمد بلقاسم حسن بهلول، 1999).

المنحة الجزافية للتضامن A.F.S:

هي جهاز يهدف إلى تحقيق الإدماج الاجتماعي للفئات الاجتماعية الهشة والمعوزة وكذا تحسين ظروف التكفل بها ومحاربة كل أشكال التهميش والإقصاء لها ومرافقتها من خلال تخصيص إعانة مباشرة على شكل منحة شهرية لكل شخص مسجل بالإضافة إلى ضمان التغطية والحماية الاجتماعية للمستفيدين وكذا ذوي الحقوق تمكنها من الاستفادة بالخدمات الصحية.(مروان عبد المجيد، 2002)

الطلاق:

يعني رفع قيد النَكاح في الحال بلفظ مخصوص، وبعبارة أخرى يعني: حل رابطة الزواج وإنهاء العلاقة الزوجية، ويسمى الطلاق بالإرادة المنفردة.

وعرفت هيئة الأمم المتحدة الطلاق بأنه: حكم قضائي بالتَفريق بين الزوجين يعطي الحق لكل منهما بإعادة الزواج حسب القوانين المتبعة في بلديهما.

الطلاق في القانون الجزائري: المادة 48، أمر رقم 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 مع مراعاة أحكام المادة 49 أدناه يحل عقد الزواج بالطلاق الذي يتم بإرادة الزوج أو بتراضي الزوجين أو بطلب من الزوجة في حدود ما ورد في المادتين "53، 54" من هذا القانون.

2. حالة الفقر بالجزائر:

تعرف وزارة العمل والتضامن الوطنية الفقراء على أنهم الفئة التي ليس لها دخل نقدي (مثلا المسنين-نساء أرامل –المطلقات- فئة المعوقين)، والأشخاص الذين ليس لهم عمل وانطلاقا من هذا التعريف سنحلل هذه الفئة على مستوى مدينة وهران أي فئة معدومي الدَخل هذه الفئة تعاني الفقر "الحد الأدنى من الدخل اللازم لتلبية النفقات الضرورية للغذاء والبنود غير الغذائية لأفراد الأسرة، بحيث يعتبر هذا المستوى من الدخل أو الإنفاق هو الحد الفاصل بين الفقراء وغير الفقراء، فمن يقعون عند الحد الفاصل أو أدنى منهم يوصفون بأنهم فقراء، ومن يقعون فوق الحد الفاصل هم غير فقراء .وقد حدده البنك الدولي في تقرير التنمية عام **1992** بأنه **400** دولار للفرد وما يوازيها من دولارات حتى عام "**2000** وبناءا عليه يمكن القول أن هناك درجات في الفقر وخطوط الفقر ونحن نريد معالجة فئة المنحة الجزافية للتضامن التي تقع تحت الخط اللازم أي فئة الفقر المدقع.

1.2. مؤشر الفقر لفئة المستفيدة من برامج الشبكة الاجتماعية حسب تعداد 1998وتعداد 2008 بمدينة وهران:

جدول 1

مؤشر الفقر لفئة المستفيدة من برنامج الحماية الاجتماعية

سنة التعداد	1998	2008
عدد المسجلين في برامج الرعاية الاجتماعية "نسمة"	97	955
سكان مدينة وهران	1213838	1453152
مؤشر الفقر	**0,007**	**0,065**

المصدر: وهران بالأرقام. 2008، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية وهران.
مديرية النشاط الاجتماعي لولاية وهران.

الجدول رقم 1 يوضح عدد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية وفق التعدادين لسنة 1998 وسنة 2008. نسبة الفقر عدديا هي جيدة فهي بالتعدادين تساوي 0.007 و0.065 فهي منخفضة جدا مقارنة بعدد السَكان الإجمالي. حتى وإن سجل تزايدا في عدد المستفيدين من برامج الرعاية الاجتماعية من 97 مستفيد سنة 1998 إلى 955 مستفيد سنة 2008 لكنها تظل جيدة مقارنة بعدد السكان.

مؤشر الفقر للفئات المسجلة ببرامج الرعاية الاجتماعية تفسر من الجانب الايجابي ومن الجانب السلبي:

- نبدأ بالتحليل الإيجابي وهو أن مدينة وهران التي عرفت هجرة داخلية من مدن الجزائر الأخرى وهجرة من الريف نحو مركز وهران شكلت حركة هجرة كثيفة كانت بدافع العمل أولا أي المدينة تتوفر على فرص عمل أكبر مقارنة بمدن أخرى لذا نجد طبقة المعوزين منخفضة.

- أما التَحليل السلبي الذي تعبر عنه نفس البيانات الإحصائية هي أنَه على الرغم من انخفاض هذه النسب إلا أنَها تعبر عن فئة ليس لها أي دخل بمعنى 0 دخل شهري لذا تلجأ إلى برامج الرعاية الاجتماعية نحن هنا نسلط الضوء على فئة تعاني من فقر مدقع أي فئة لا تستطيع تأمين سلة غذائية يومية. ما يعد جد خطير خاصة لأسرة بها أطفال إن لم يؤمن لهم الغذاء فكيف نتحدث عن التعليم؟

3. ظاهرة الطلاق:

الأسرة بعد تكوينها قد تتعرض لأنواع عديدة من التفكك كالهجرة، الانفصال، بعد الزوجين بسبب مرض أحدهما إلا أنَ الطلاق عند جميع المجتمعات باختلاف الأزمنة والأديان والأمكنة هو حدث اجتماعي مرفوض على الرغم من جواز وقوعه قانونيا ودينيا واجتماعيا فهو أخطر أشكال التفكك على مستوى الأسرة والمجتمع خاصة بوجود الأطفال. فهو انفصال قطعي نهائي بين الرجل والمرأة فيعطي لكليهما رخصة قانونية واجتماعية لإعادة بناء أسرة جديدة أخرى لكليهما.

فالطلاق حسب كثير من الباحثين الاجتماعيين يجمع بين الميدان الاجتماعي والقانوني في وقت واحد "إن الطلاق هو الفسخ الشرعي للارتباطات الزوجية وبالتالي الإثبات الاجتماعي لفسخ عقد الزواج" (عليا شكري، 1979)

فهو "فسخ الرابطة الزوجية التي يتبناها المجتمع، وفسخ عقد الزواج الذي يثبته كل من المجتمع والقانون" فالمجتمع هو الذي يحدد مشروعية الزواج وقبوله حسب ثقافة المجتمع ووظائفه.

1.3. الحالة الاجتماعية لسكان مدينة وهران سنة 2008:

جدول 2

توزيع سكان مدينة وهران حسب الحالة الإجتماعية لتعداد 2008

الحالة العائلية	العدد
أعزب	**456457**
متزوج	**535438**
مطلق	**26082**
أرمل	**48200**
منفصل	**139**
المجموع	**1066317**

المصدر : Population Algerienne , Annuaire statistique numero 26, 2008

رسم بياني 1

توزيع سكان مدينة وهران حسب الحالة الاجتماعية لسنة 2008

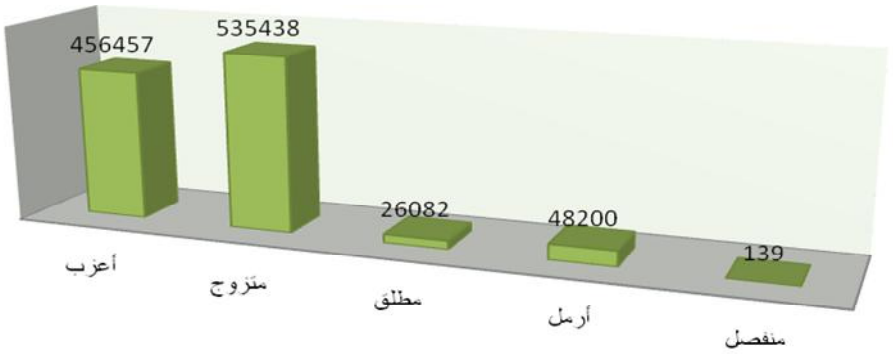

المصدر : من إعداد الباحثين من خلال بيانات الجدول 2

يمثل الرسم البياني المترجم لجدول توزيع السكان لمدينة وهران حسب الحالة الاجتماعية للأسرة من ناحية الكم نقول أنه جيّد لماذا؟ لأنَ ظاهرة الطلاق احتلت المرتبة الأخيرة في توزيع الظواهر حيث جاءت ظاهرة الزواج بالمرتبة الأولى لتليها ظاهرة العزوبية ومن ثم ظاهرة الترمل وفي الأخير ظاهرة الطَلاق، فهذا من النَاحية الشكلية مقبول لكنَ من النَاحية الاجتماعية تعد خطيرة لأنها في تزايد مستمر في المجتمع وقد يظهر ذلك في معاناة الأسرة المطلقة التي تكون محدودة ماديًا فيضطر الأطفال لترك المدرسة والتَوجه نحو العمل كمسح زجاج السيَارات، بيع المناديل في الشارع وهذا ما يفسر ظاهرة التسرب المدرسي للأطفال، وقد ينجم عنها ظاهرة التسول. انحراف الأطفال الذين يجدون صعوبة في التَكيَف مع المجتمع وهذا ما يؤدي إلى الإحساس بالعبء.

اضطرار عمل المرأة المطلقة لحضانتها وتحمل أعباء أطفالها فتترك الأطفال لوحدهم. أما من النَاحية النفسية فهي حلقة البناء الاجتماعي لها خلل يتمثل في غياب الأب يعني غياب عنصر الأمان المطمئن للطفل. يجب الإشارة إلى أنَ الأرملة بالمجتمع الجزائري ومجتمع الوطن العربي عامة تحظى بنظرة الرحمة، العطف والاهتمام، بينما المطلقة تحظى بنذره الفشل، اللوم والنقص.

4. التنمية الاجتماعية بالجزائر من خلال برامج الشبكة الاجتماعية- مدينة وهران نموذجا:

إنَ بداية اتَساع ظاهرة الفقر في الجزائر خاصة مع إلغاء دعم أسعار تشكيلة واسعة من السلع مثل المواد الغذائية، وبعض المرافق العمومية الماء، النقل، السكن،..الخ)، فقد أعيد النظر في جهاز الدعم المعمم للأسعار ما ألزم الدولة على تسطير برامج اقتصادية واجتماعية بهدف تحقيق

التنمية على مستوى الأسرة والمجتمع والخروج بالأسرة الجزائرية من دائرة الفقر لذى سنتطرق في هذه الدراسة لإحدى البرامج المسطرة من أجل مواجهة ظاهرة الفقر وهي برنامج الشبكة الاجتماعية التي جاءت بهدف دمج هذه الأسر بالمجتمع.

1.4. برامج وكالة التَنمية الاجتماعية:

تهدف البرامج الاجتماعية المسيَرة من طرف وكالة التنمية الاجتماعية، الموجهة نحو الفئات السكانية المحرومة، إلى تحسين الظروف المعيشية للأفراد والجماعات. ومن خلال مختلف برامجها تساهم الوكالة في إدماج الفئات السكانية التي تعيش حالة هشاشة وعدم استقرار على مستوى النسيج الاجتماعي، وهذا عن طريق القيام بنشاطات الإدماج الاجتماعي والتَنمية الجماعية وكذا تعزيز المنشآت القاعدية الرامية لمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي ومن أهم هذه البرامج وأقدمها برنامج الشبكة الاجتماعية.

2.4. الشبكة الاجتماعية:

تم تأسيس هذه الشبكة في إطار جهاز دعم الدولة للفئات الاجتماعية المحرومة، حيث تأسست سنة 1994 لصالح الأشخاص عديمي الدخل، وهذا الإجراء كان لتعويض إلغاء الدعم الذي كان موجها سابقا للسلع الغذائية الأساسية، وقد شمل برنامج الشبكة الاجتماعية سنة 1992 أربعة أصناف من التعويضات هي:

- تعويض الأجر الواحد الممنوح لكل أجير ذي دخل يساوي أو يقل عن 7000 دج، على أن يكون الزوج عديم الدخل.
- التعويض التكميلي للمعاش الذي يساوي أو يقلَ مبلغ دخلهم عن 7000 دج/شهريا.
- التعويض التكميلي للمنحة العائلية الموزعة على الأطفال العمال الأجراء بمبلغ 60 دج/شهريا، عن كل طفل.
- التعويض للفئات الاجتماعية دون الدَخل الموجه لكل الأشخاص البالغين سن 18 وأكثر دون عمل.

في سنة 1994 تم إدخال تعديلات على التعويضات الثلاثة الأولى لتصبح على عاتق المستخدمين، بينما تم استبدال التعويض للفئات الاجتماعية بدون دخل بنوعين من المساهمات وهما:المنحة الجزافية للتضامن، وكذا التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة، وقد أسندت مهام تسيير الشبكة الاجتماعية لوكالة التنمية الاجتماعية في جانفي 1997 (حاجي فطيمة، 2013).

وهذه الشَبكة عبارة عن إعانة مباشرة من الدولة تمنح شهريا للعائلات المحرومة وبدون دخل وذلك من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا نتيجة للقيود التي فرضها برنامج التعديل الهيكلي، نتيجة لهذا الاختلال ظهرت مفارقة كبيرة من حيث الأجور والمداخيل المتاحة، الشيء الذي أدى إلى تدهور القدرة الشرائية واتساع ظاهرة الفقر، وتتضمن الشبكة الاجتماعية برنامج المنحة الجزافية للتضامن **AFS**: هي منحة مساعدة تقدم من مديرية النشاط الاجتماعي وتخص الفئات الاجتماعية التالية:

- أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وبدون دخل، المعاقون جسديا أو عقليا، العاجزون عن العمل بمبلغ يقدر بـ 3000 دج في الشهر يضاف إليه علاوة قدرها **120** دج لكل شخص تحت الكفالة.
- أرباب العائلات أو الأشخاص الذين يعيشون بمفردهم وبدون دخل في سن **60** سنة فما فوق.
- المرأة ربة عائلة بدون دخل مهما كان سنها.
- الأشخاص المعوقون الذين يتقاضون أجرا مساويا للأجر الوطني القاعدي أو أقل منه.
- الأشخاص البالغون أكثر من **60** سنة غير متواجدين بمؤسسات مختصة ولا يستفيدون من أي دخل، والمتكفل بهم من طرف عائلة ذات دخل ضعيف.
- ذوو العاهات والمصابون بمرض عضال، البالغ سنهم أكثر من **18** سنة والمصابون بأمراض مزمنة، مستعصية العلاج أو حاملو بطاقة الإعاقة بدون أي دخل.
- العائلات ذات الدَخل الضعيف المتكفلة بشخص أو أكثر من المعاقين البالغين أقل من **18**سنة وبدون دخل ولهم بطاقة إعاقة.

تراوحت قيمة هذه المنحة من900 دج في الشهر سنة 1996 إلى 1000 دج سنة 2001، ووصلت في مارس 2009 إلى 3000 دج/شهريا، وقدرت العلاوة المضافة لكل شخص متكفل بـ120 دج /شهريا.

جدول 3

عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن لولاية وهران

السنة	العدد	السنة	العدد	السنة	العدد
1994	**126**	2003	**2731**	2012	**11193**
1995	**207**	2004	**3331**	2013	**12427**
1996	**295**	2005	**3959**	2014	**13423**
1997	**461**	2006	**4506**	2015	**14779**
1998	**558**	2007	**5093**	2016	**15758**
1999	**677**	2008	**6048**	2017	59**157**
2000	**901**	2009	**7040**	2018	**20489**
2001	**1732**	2010	**8002**	2019	**22289**
2002	**2224**	2011	**8880**	2020	**23899**
				2021	**27345**

المصدر: Population Algerienne, 2021

رسم بياني 2

عدد المستفيدين من المنحة الجزافية للتضامن من سنة 1994 الى سنة 2021 لمدينة وهران

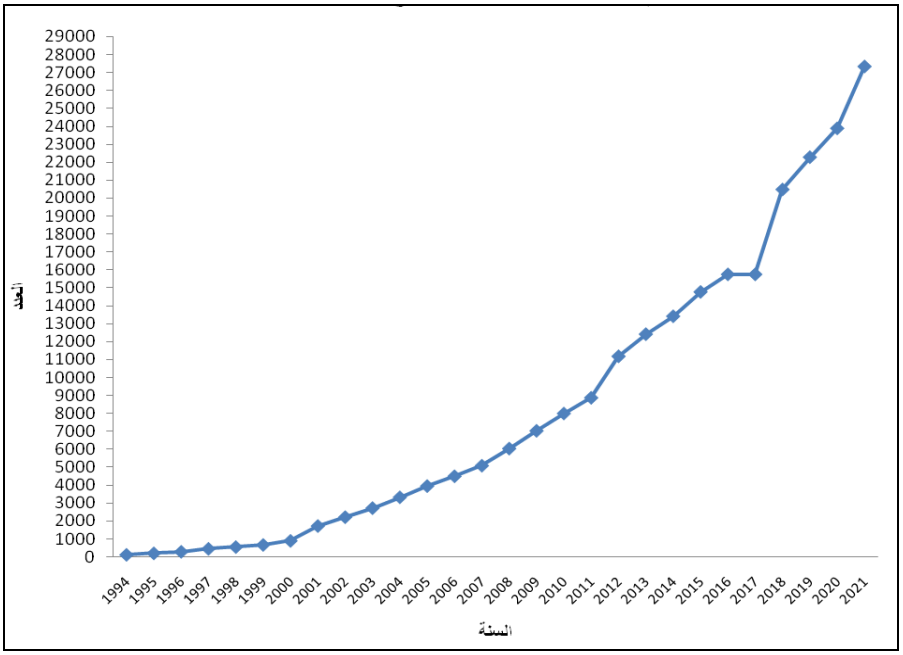

المصدر: من إعداد الباحثين من خلال بيانات الجدول 3

5..نتائج الدراسة:

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أنَ فقر الأسرة بشكل عام هو مركب لظواهر جزئية سلبية بالأسرة فمثلا عند تناولنا الأسرة الفقيرة من الجانب الاجتماعي الديموغرافي عرضنا ظاهرة الطلاق وشهدنا ارتفاعا مستمرا لهذه الظاهرة التي تعد دخيلة على المجتمع الجزائري إلاَ أنَه شهدها بشكل متسارع مرتفع خلال العشرية الأخيرة فقدر عدد المطلقات التي سجلت في برنامج الدعم الاجتماعي فقط من 8 حالة سنة 1994 إلى 865 حالة سنة 2021 أي هناك مطلقات خارج جهاز الدعم. الطلاق في الأسرة ليس خطرا اقتصاديا "غياب الأب المعيل" فقط بل هو تحطيم للأسرة الجزائرية التي شهدت موجة من التغيَرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فكل هذه المتغيرات لعبت على عدم مرونة التجاوب السريع للأسرة معها مما أدَى إلى تفاقم هذه الظاهرة بالمجتمع الجزائري.

وعند تناولنا للأسرة الفقيرة من الجانب الصَحي أي الأمراض المزمنة التي شهدت هذه الفئة أو الأسر ارتفاعا مستمرا إذ لم يسجل أيَ حالة سنة 1994 لتصل إلى 6077 حالة سنة 2021 ،يفسر الارتفاع بغياب الثقافة الصحية من قبل سنة 1994 بالأسرة الجزائرية بمعنى لم يكن هناك متابعة صحية للأسرة الجزائرية بسبب غياب المرافق الصحية، بعدها عن المقر السكني، ضعف شبكة المواصلات إضافة إلى ثقافة التداوي بالأعشاب أي كان هناك أمراض مزمنة بالأسرة الجزائرية ولكن لم تعرف أو تسجل مما يستبعد فكرة ارتفاع مفاجئ.

وعندما تناولنا الأسرة الفقيرة المنتمية إلى جهاز الدعم من الجانب الاقتصادي الاجتماعي أي الشيخوخة التي سجلت سنة 1994 بـ99 حالة لتصل إلى 9523 حالة سنة 2021 أولا بدأ المجتمع الجزائري يعرف ظاهرة الشيخوخة على الرغم من أنه مجتمع فتي إلا أنَ تحسن متوسط الحياة سمح بارتفاع هذه الظاهرة ولكن هذه الفئة كانت بطالة بالمجتمع الجزائري أو كانت تعمل دون تأمين وعند بلوغها سن التقاعد تحولت إلى عبء على المجتمع والاقتصاد وذلك لغياب ثقافة التأمين الفردي.

وعند تناولنا للأسرة المنتمية لهذا الجهاز من الجانب التعليمي تناولنا فئة الأرامل التي سجلت سنة 1994 بـ67 حالة لتصل إلى 4403 حالة سنة 2021 أي غياب الأب المعيل للأسرة

والمستوى التعليمي الابتدائي للأرملة لا يسمح لها بالعمل مما يدفعها للجوء إلى برامج الدعم باعتباره الحل الوحيد.

نلخص خصائص الأسرة الفقيرة المستفيدة من الخدمات الاجتماعية فنقول هي أسر:

- تعاني من مشكل اجتماعي بداخلها كالطلاق- وفاة رب العائلة.
- لها أزمات صحية كالأمراض المزمنة-إعاقة ذهنية جسدية.
- كانت تعمل بدون تأمين صحي، أي السوق السوداء.
- ليس لها مستوى تعليمي أو تكويني يسمح لها بالانخراط في الحياة العملية.

الخدمات المقدمة من طرف جهاز الرعاية الاجتماعية تشمل التكفل الصحي، التكفل الغذائي المساعدات الغذائية كقفة رمضان مثلا، التكفل النفسي أي المساعدات المقدمة من برامج الحماية الاجتماعية للأسرة الفقيرة تساهم في تخفيف شدة الفقر للأسرة ولكنها لا تستطيع أن تكون بمستوى تحقيق الرضى التام للأسرة. هذه الأسرة دائما ما نجدها تعمل في مجال أخر غير مصرح به. ولا يمكن إحصائها إذ هي مسجلة بوزارة التضامن على أنها أسرة هشة وبالصندوق الوطني للتأمين الاجتماعي بأنها تابعة لبرامج الدعم الاجتماعي.

والفئة الأخرى التي يصعب تقديرها إحصائيا الأسر التي تلجأ إلى الخدمات الاجتماعية هروبا من العمل. وذلك لغياب برنامج متكفل بتوظيف هذه الفئة. هناك برامج تعمل على توظيف هذه الفئة كبرنامج المرأة التي تعمل في البيت، برنامج منحة الإدماج الاجتماعي **D.A.I.S**، برامج القروض المصغرة ولكن هذه البرامج تعمل بشكل عام وما توصلنا إليه في بحثنا هذا أنه لا بد من تسطير برنامج يعمل فقط على هذه الأسرة للبحث لها عن عمل حسب مؤهلاتها وظروفها السكنية.

أجهزة الحماية الاجتماعية كانت دائما متواجدة في الميدان تحاول التخفيف من حدة الفقر للأسرة على الرغم من أن الأسرة تشتكي ببعدها عن جودة الحياة هذا من جانب الأسرة ولكن من جانب المؤسسة ككل فهي تضم مجموعة من الأسر أي ميزانية من ميزانية الدولة يجب صرفها بشكل عادل على جميع الأسر المحتاجة. وعلى الرغم من التحديات الاقتصادية، الاجتماعية

،الثقافية التي واجهتها البلاد إلا أن هذه الأجهزة ظلت تعمل حسب الميزانية المخصصة لها فهي برامج مهمة في المجتمع لكن ينقص التخطيط لها الذي يهدف إلى دفع هذه الأسر في دائرة التنمية وعدم ترسيخ الثقافة الاتكالية للأسرة على هذا الجهاز بشكل خاص وعلى الدولة بشكل عام.

خاتمة:

برامج الحماية الاجتماعية جاءت بهدف إدماج الأسرة الفقيرة في المجتمع ودفعهم بدائرة الإنتاج والتنمية وإزالة التهميش عنهم بجوانب اجتماعية، اقتصادية، صحية، ومواكبة زيادة الظواهر الاجتماعية والديمغرافية الجديدة "المسنين-النساء المطلقات-أطفال يتامى".

فالعمل على تحسين جودة حياة الأسرة ومواجهة الفقر لخفض معدلاته لا تكفي بزيادة الميزانية لهذه الأجهزة أو رفع الدخل لهذه الأسر وإنَما يجب أن تكون ببرامج تنطلق بالاهتمام بظواهره أي كيف تخلق هذه الظاهرة؟ وكيف تتشكل؟ ما هي مرجعيتها ؟وما هو تاريخها؟ وأسباب ارتفاعها؟ كما يجب علينا سنَ برنامج يتكفل بالطلاق والسؤال المطروح هنا لماذا هي في ارتفاع مستمر وكيف نشأت في المجتمع؟ إذا أن هذه الظاهرة تعد من الأسباب المباشرة المسببة للفقر الأسرى. وإن كانت نسبة النساء المطلقات حاصلة على حصة الأسد من هذه البرامج إلا أن معالجتها لن تكون بجهاز الحماية الاجتماعية وحده بل يجب مشاركة أجهزة أخرى.

أهم النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة أن الأسر المستفيدة من برامج الدعم الاجتماعي أغلبها من الطبقة الأمية أو ذات مستوى تعليمي محدود وأيضا تنتمي إلى الفئات الشابة لذا يجب إعادة النظر في بعض برامج الحماية والإدماج الاجتماعي للأسر الفقيرة بإحداث أجهزة أخرى مرافقة لها تعمل على دراسة هذه الظواهر والعمل على الحد منها. مثلا شخص يعمل دون تأمين يمكن أن يؤمن نفسه ولكن يجب وضع برامج توعية مساعدة للفرد كي ندفعه للتأمين وتجنب زيادته بعد عشرين سنة في فئة المسنين.

قائمة المصادر والمراجع:

1. سناء الخولي، (2011)، الأسرة في عالم متغير، دار المعرفة الجامعية.
2. عليا شكري، (1979)، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف، القاهرة.
3. ياسر العدل، (2002)، مفهوم الفقر ومواجهته، الأهرام.
4. محمد بلقاسم حسن بهلول، (1999)، سياسة التخطيط التنموي وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد، ج1. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
5. مروان عبد المجيد ابراهيم، (2002)، الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة تربويا، نفسيا، رياضيا، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى
6. حاجي فطيمة، (2014)، إشكالية الفقر في الجزائر في ظل البرامج التنموية للجزائر للفترة 2005-2014، رسالة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. Joseph. Sumpf et Michel. Hugues, (1979), « Dictionnaire de Sociologie »; libraire. larouse